

كلمة وزير الخزانة الأمريكي

تيموثي غايثر أمام الغرفة التجارية الصناعية بجدة

14 يوليو 2009 الموافق 21 رجب 1430

أشكر السيد الفضل، رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة لاستضافة هذا الحدث. على مدى السنوات الستين الماضية ، وبمثابتها أقدم غرفة تجارية في المملكة العربية السعودية، شكلت الغرفة التجارية الصناعية بجدة وعضويتها المتنوعة قوة محفزة للنمو الاقتصادي في المملكة.

إنها رحلتي الأولى إلى الشرق الأوسط بعد تولي منصبي وزير للخزانة وآتني إليكم مع تقدير عميق للدور الاقتصادي الهام الذي لعبته هذه المنطقة عبر التاريخ في تلبية الاقتصاد العالمي.

ففي بلاد الرافدين في القديم، سكت العمارة لأول مرة. وفي الدول الإسلامية نشأ علم الجبر لأول مرة. وفي القرن الرابع عشر كان العالم ابن خلدون هو أولى العقول التي تأملت في مبادئ الاقتصاد الأساسية مثل توزيع العمالة والعرض والطلب وفرض الضريبة.

ووهذا التوقيع لحقه مؤخرًا تنمية رائعة، فمدينة جدة نفسها، وتاريخها العريق كمركز تجاري، تطورت من بلدة كان عدد سكانها عام 1948 30000 لتصبح اليوم العاصمة التجارية للمملكة مع أكثر من ثلاثة ملايين سعودي. منذ عام 1990، نما حجم الاقتصاد السعودي بنسبة أربعة أضعاف . وبشكل مدمج، نمت إقتصادات الخليج بمعدل يفوق الضعفين.

لقد أدى مثل هذا النمو إلى روابط اقتصادية أكثر عمقاً ووسعًا بين المنطقة والولايات المتحدة. فمنذ عام 2003، زادت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الخليج بأكثر من الضعفين. هناك اليوم حوالي 750 شركة أمريكية تشغّل في دولة الإمارات و360 منها في المملكة العربية السعودية.

هذه الروابط هي جزء من علاقة الشراكة الإستراتيجية القوية التي تربط بين المملكة والولايات المتحدة.

في أوائل يونيو / حزيران الماضي، سافر الرئيس أوباما إلى القاهرة ودعا إلى بداية جديدة بين أمريكا والمجتمعات المسلمة حول العالم، بداية تقوم على الاهتمام والاحترام المتبادل. وفي ضوء اعتمادنا على بعضنا البعض، قال الرئيس أوباما آنذاك، علينا مواجهة المشاكل مثل الإرهاب وانتشار التسلح وتغيير المناخ والأزمة الاقتصادية ، من خلال الشراكة.

ونحن نبني القدرات من أجل المزيد من التعاون العالمي الوثيق على كل هذه الجبهات.

ولم معظم السنوات الخمسين الماضية، تركز صلب التعاون العالمي في المواقف الاقتصادية والمالية بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضاً لهما إرثاً طويلاً من التعاون الوثيق إلا أن مجموعة الـ 5 ومجموعة الـ 7 كانتا معاً في تتخذ فيها القرارات الكبرى في صدد هندسة النظام العالمي والاستراتيجيات الاقتصادية في أوقات الأزمات.

عندما عملت في وزارة الخزانة في التسعينيات، بدأنا مسار بناء إطار أوسع بإنشاء مجموعة الـ 20 وبذلك جلبنا المملكة العربية السعودية والاقتصادات الناشئة الكبرى إلى الطاولة لأول مرة.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، لعبت مجموعة الـ 20 دوراً رئيسياً في بناء إستراتيجية عالمية منسقة للتصدي لهذه الأزمة ولوضع أجenda للإصلاح في القطاع المالي الدولي. لقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً أساسياً في هذا المسار. وسيكون للمملكة صوتاً هاماً في بناء التعاون من أجل إطار أكثر صلابة لقادري الأزمات المستقبلية وذلك كون المملكة انضمت كعضو جديد إلى المجلس المهم لثبت الاستقرار المالي.

لاحقاً اليوم، سأشرف بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وكبار المستشارين الاقتصاديين.

والغرض من هذه اللقاءات هو التأكيد على التزام بلادي لترسيخ علاقتنا وتعزيزها ولمراجعة التقدم في الجهود المنسقة لمواجهة الأزمة الاقتصادية واستعراض المخاطر والتحديات التي تنتظمنا والمضي قدماً بأجenda الإصلاح لمجموعة الـ 20.

الاقتصاد العالمي يمر اليوم بواحدة من أشد المرائل صعوبة من الشدة والتحمل الاقتصادي منذ أجيال خلت. ففي كل قارة وكل دولة ، تتعرض مشاريع الأعمال والأسر إلى خسارة حادة في مستوى الثراء وارتفاع البطالة وإخفاق المشروعات.

ولكن السياسات الاقتصادية التي وضعنا هنا في المملكة وفي المنطقة وفي الولايات المتحدة وحول العالم وفي المنطقة قد ساعدت في وقف الأزمة وتبطيء وتيرة الانحدار في النمو الاقتصادي ورفع النظام المالي العالمي من عن حافة الإخفاق ووضع الأسس لانتعاش الاقتصادي.

قوة الركود العالمي تتحسر. وللمرة الأولى منذ عدة فصول، بدأ صندوق النقد الدولي وعدد من المحللين في القطاع الخاص بدواً بمراجعة توقعاتهم للنمو للنصف الثاني من هذه السنة والسنة المقبلة. وأخذت التجارة العالمية بالتوسيع مجدداً.

أريد أن أتحدث لبضعة دقائق عن الإستراتيجية التي أعتقد أنها تلعب دوراً ضرورياً في الانتعاش الاقتصادي وأن أستعرض أين وصلنااليوم في معالجة الأزمة والتطرق إلى التحديات الطويلة الأمد التي نواجهها ما بعد الفترة الآنية.

إن استراتيجيةتنا للتعامل مع الأزمة ترتكز على أربعة عناصر هامة:

العنصر الأول هو تثبيت استقرار النظام المالي وتصليحه. لن يكون النهوض الاقتصادي ممكناً دون تصليح المؤسسات والأسواق التي تلعب دوراً حيوياً في تيسير الائتمان.

في الولايات المتحدة، أسرعنا في العمل على إعادة الثقة في النظام المصرفي من خلال زيادة الشفافية والكشف التي تساعد في جلب بلايين الدولارات من رأس المال الخاص إلى البنوك كي تقي نفسها من آفاق انكمash أشد. وضعنا حزمة من آليات مبتكرة للتمويل لمساعدة إعادة تشغيل أسواق الائتمان. فمنا أيضاً بتعزيز أسس شركات الإسكان التي ترعاها الحكومة وأطلقنا برنامجاً شاملأ لتخفيض حدة أزمة الإسكان.

3

العنصر الثاني الحيوي في هذه الإستراتيجية هو المساعدة في تعويض الانحسار الشديد على الطلب في القطاع الخاص. بعد أسبوع على تبوأها السلطة، عملت إدارة الرئيس أوباما مع الكونغرس على وضع رزمة كبيرة للنهوض الاقتصادي، هي الأكبر في تاريخ البلاد، - وهي برنامج شامل للمحفزات الضرائب الفورية للمشروعات والأسر ودعم الحكومات الولاية والمحلية والاستثمار في الأولويات الاقتصادية الحيوية من البنية التحتية والطاقة إلى الرعاية الصحية والتعليم.

إن قانون الانتعاش ا تم تصميمه من أجل توفير دفعـة زخم إلى الطلب الاقتصادي ويتركـز على مدى سنتين. لقد تحركت إدارة الرئيس أوباما بعـالية وسرعة من أجل وضع هذه البرامج وكما تم التصميم، ستـأتي بـثمارها على في الأشهر الست القادمة.

العنصر الثالث في إستراتيجية الرئيس أوباما هو عنصر دولـي. وإذا تحركـنا بـسرعة على الصعيد الوطـني، عملـنا مع الإقـتصادات الكـبرـى في العالم على برـنامج منـسـق لـتحـفيـزـ

الاقتصادات الكلية وثبت الاستقرار المالي. اتفقنا سوية على أن تبقى أسواقنا مفتوحة أمام التجارة والاستثمار. وبنينا توافقاً على برنامج كبير استثنائي للدعم المالي من أجل الاقتصادات الناشئة والنامية من خلال صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف سويا

كل ذلك مثل أوسع وأشد عملية استجابة دولية للأزمة منذ خمسين سنة، هذه الاستجابة تم تطبيقها بسرعة ونطاق لا سابق لهما. خلافاً للأزمات في السبعينيات (60) والثمانينيات (70) والتسعينيات (80)، حيث أبطأ آذاك الانقسام والتrepid الاستجابة الدولية. أما هذه المرة، فاتحد العالم في الاستجابة.

إن الأثر المدمر لكل هذه الخطوات خفض بشكل كبير خطراً تفاقم واسترسال الركود العالمي، في الولايات المتحدة، تباطؤ معدل تدهور النشاط الاقتصادي وببدأ ثقة قطاع العمل والمستهلكين تحسن وأخذت أسواق العقارات بالاستقرار وانخفضت تكلفة الائتمان بشكل كبير وأسواق الائتمان على انفتاح. هذا التحسن أخذ وقتاً أسرع مما توقعه الكثيرون مما عندما صممنا هذه البرامج في ديسمبر ويناير الماضيين. و الولايات المتحدة الأمريكية نرى إشارات التقدم عالمياً أيضاً.

لقد وصلت إلى هنا قادماً من أوروبا حيث وتيرة الانكماس بدأت تخف. في اليابان، تبرز أيضاً إشارات مماثلة لبدء الاستقرار. في الصين، نجحت الحكومة باستخدام سياسية لرفع مستوى الطلب وفي المقابل تساعد في تعزيز الآفاق الاقتصادية الآسيوية الأخرى. في البرازيل كما في أنحاء أخرى من أمريكا اللاتينية بدأت آفاق النمو تتحلي وتحسن.

وهنا في المملكة العربية السعودية، يواصل الاقتصاد غير المرتكز على النفط نموه وتعززه واحدة من أكبر رزمات التحفيز الاقتصادي لدى أي من دول مجموعة الـ 20 وبفضل خطوات حثيثة في القطاعين الناري والمالي.

من مظاهر قوة سياسة الاستجابة العالمية وإشارات القوة المبذولة في جر الاستجابة ، قام صندوق النقد الدولي مؤخراً بترقية توقعاته العالمية مشيراً إلى توقع ازدياد النمو بنسبة 2.5 بالمائة لعام 2010 ، أبطأ من النمو النموذجي إلا أنه نمو بالرغم من ذلك.

أريد أن أوضح مسار التصليح والتعافي سيستغرق وقتاً أطول. بهذه تداعيات هذه الأزمة كانت قاسية وحادة في مدى الأضرار التي أصابت الاقتصادات حول العالم. وفي ضوء نطاق الضرر الذي لحق بالنظم المالية العالمية فقدان الثراء والتعديلات الضرورية لفترة طويلة من الاقتراض المفرط حول العالم، يبدو من الواقعى توقع حدوث نهوض تدريجي مع تأرجحات

و انعكاسات سالبة مؤقتة . لكن النمو سينقلب إيجاباً قبل بلوغ البطالة ذروتها . وعدم اليقين سيمهل وتيرة النهوض والتعافي في الاستثمارات الجديدة . وستكون شروط الائتمان أشد صرامة عن العادة حتى مع تقدم وتيرة النمو .

إن التحدي المشترك لنا جميعاً الذي نواجهه – وهو تحدٌ نواجهه جماعياً على الصعيد العالمي – هو التأكد من توفير مستوى دعم ثابت ، قوي ومستديم للنهوض الاقتصادي لغاية أن نصبح واثقين من أننا قد رسمنا ظروف نمو متين بالاستثمار الخاص والإإنفاق .

رغم أن هذه الإستراتيجية قد أثبتت نجاحها حتى الآن في خفض المجازفة الكارثية و أيضاً خفض آفاق ركود أكثر ، نحتاج الاستمرار في التركيز في سياسة النمو الاقتصادي . فالهفوات والأخطاء المعهودة والمأساوية في السياسة الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية والمالية حول العالم هي التصرّفت التي اتخذتها الحكومات في وقت متأخر وبقوة غير كافية وبعدها استخدام مكابح السياسة في وقت مبكر جداً . لن نكرر هذه الهفوات .

في الوقت عينه، ندرك أننا نحتاج إلى بناء ركيزة أفضل ما أُنْ يُستعيد الاقتصاد عافيتها . وبالتالي، العنصر الرابع لإستراتيجيتنا هو التركيز على المستقبل وحتى تعاملنا الحالي مع تحديات الأزمة الآتية .

5

في الولايات المتحدة، علينا التأكد من أننا ، وإن نعي البناء، نبني على اقتصاد أقوى وأكثر إنتاجاً وأقل عرضة للأزمات المالية الدورية مع الاستفادة من ثمرة النمو بشكل أوسع .

لهذا السبب، في الولايات المتحدة، نسخر الموارد نحو تحسين التعليم والبنية التحتية وتحسين فعالية الطاقة . لهذا السبب ننخرط في إصلاح جوهري لنظام الرعاية الصحية لدينا . ولهذا السبب أيضاً، نتحرك لوضع إطار شامل وأكثر حذر من الرقابة والقواعد يخضع له نظامنا المالي .

ولهذا السبب كذلك من الهام جداً أن الخطوات الاستثنائية التي اتخذناها لحل الأزمة هي مؤقتة وسينبعطف مسارها عندما تتحسر الأزمة بشكل نهائي . لقد كانت الولايات المتحدة على مسار مالي غير قابل للاستمرارية قبل الأزمة، ولن ننجح في ترسیخ نهوض قابل للاستدامة دون التزام ذو مصداقية لمعالجة العجز الطويل الأمد لدينا جمِيعاً .

لهذا السبب، أوضح الرئيس في الميزانية الأولى التي قدمها إلى الكونغرس ، أنه ما أُنْ تترسخ عافية الاقتصاد سنمضي في العمل على خفض العجز المالي إلى مستوى قابل للاستدامة على المدى الطويل . يعني ذلك أن نخفض مستوى عدم التوازن بين الموارد المالية والإإنفاق إلى

نقطة تقريراً تتراوح في نطاق 3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي حيث يكون مستوى الدين العام بشكل عام مقارنة مع إجمالي الناتج المحلي مستقر على مستوى يمكن إدارته. ويعني ذلك أيضاً الحد من التزامات الإنفاق مستقبلاً بشكل جزئي من خلال إعادة الانضباط في الميزانية مثل "دفع الآني عند الاستلام" "pay as you go". يستلزم ذلك خفض تعاظم تكلفة الرعاية الصحية الطويلة الأجل وأيضاً تحقيق الإصلاح و هذه النقطة مهمة جداً.

في ضوء الدور الذي يلعبه الدولار في النظام المالي الدولي والتأثير الهام للاقتصاد الأمريكي على ظروف الاقتصاد العالمي، ندرك تماماً أن الولايات المتحدة مسؤولة هامة و دور خاص تلعبه.

ونحن ملتزمون بالمحافظة على الانفتاح الذي يتحلى به اقتصادنا.

منذ الجدل الذي أحاط بصفقة موانئ دبي في أوائل عام 2006، (ألفين وستة)، وضعت حكومتنا سلسلة من الإصلاحات المصممة لتحسين الأمن الوطني مع التوفير، في المقابل الوضوح والقدرة على التنبؤ والشفافية إلى المستثمرين. و هذه الإصلاحات قد عززت وحافظت على سياستنا للاستثمار المفتوح.

في الواقع، منذ عام 2006 ، إن الاستثمار الأجنبي المباشر المشار إليه علينا إلى الجمهور في الولايات المتحدة والوارد من هذه المنطقة قد تخطى 25 مليار دولار مساعداً بذلك على تمويل النمو الاقتصادي ودعم القوة العاملة في منطقتنا كما في بلادكم و الخليج.

ويشمل ذلك شراء شركة GE Plastics من قبل شركة Saudi Basic Industries Corporation وأيضاً التخطيط حالياً للاستثمار قدره بلايين الدولارات تخطط له شركة في أبو ظبي شركة Advanced Technologies Investment Company في مصنع إنتاج في نيويورك.

على الصعيد الدولي، نحتاج إلى إرساء ركيزة لنمو عالمي أكثر توازناً وأكثر قدرة على الاستدامة لتلافي الأزمات المستقبلية والتعامل معها.

في هذا الصدد، أعتقد أن العالم لم يتوصل بعد إلى تقدير حجم الطموح والاستثمار الذي نشهده في المملكة ومنطقة الخليج لإرساء ركائز النمو المستقبلي.

أنتم شباب مؤسسات على المستوى العالمي للتعليم العالي مترافقاً مع إصلاحات لتحسين مستوى التعليم الأساسي والثانوي.

أنتم تتوعون اقتصاداتكم من أجل بناء مستقبل أقل اعتماداً على النفط والغاز الطبيعي. أريد أن أؤكد على العمق ومدى تعاوننا في قضايا أخرى ذات أهمية بالغة لحفظ الأمن القومي نعمل بشكل وثيق سوية من أجل منع وصول التمويل للمجموعات الإرهابية في العالم ولتفادي انتشار الأسلحة النووية.

من نيويورك إلى لندن ومن الرياض إلى مדרيد ومن بلبي إلى نيروبي، أزهق عنف المتطرفين أرواح المدنيين على أرضنا وأرضكم. والتهديد المروع للانتشار النووي يستلزم منا جميعاً اتخاذ خطوات صارمة ومستديمة ضد من يسعون إلى تطوير الأسلحة النووية أو تصدير هذه التكنولوجيا الفاتحة.

لقد اتخذت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة لمكافحة تمويل المجموعات الإرهابية ودحر وعرقلة من يدعمون التطرف العنيف، والانضمام إلينا في جهودنا لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. نرحب بالتزام الحكومة إلى مواصلة العمل سوية مع الدول الأخرى في المنطقة و في أوروبا و حول العالم من أجل إحراز التقدم في هذه المجالات.

عندما حضر الرئيس أوباما إلى المملكة في الشهر المنصرم، قال إن الولايات المتحدة تقف مستعدة للانضمام إلى مواطنكم وقادتك و المنظمات الأهلية و شركات الأعمال في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية الكبرى في وقتنا الحاضر.⁷

للتأكيد على هذا الالتزام، أعلن الرئيس أوباما أننا ننشئ فيلقاً جديداً من المتطوعين في قطاع الأعمال للدخول في شراكة مع نظراء لهم في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

نعتزم استضافة قمة حول ريادة الأعمال (entrepreneurship) هذه السنة للمساعدة في التعرف على سبل تعميق الأواصر بين قادة الأعمال والجمعيات وأرباب العمل في المجتمع في الولايات المتحدة والدول المسلمة حول العالم.

وإذ نقر بأن الكثير من الأميركيين يرغبون بمواصلة تقديم التبرعات الخيرية إلى الجمعيات في الخارج، طلب منا الرئيس أوباما العمل مع المجتمع المحلي المسلم في أمريكا الملتم بفرصية الزكاة المقدسة في الدين من أجل تطوير سبل آمنة ومؤثرة لتسهيل المساعدات الإنسانية إلى المحتجزين.

لقد اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات لوقاية الجمعيات الخيرية لديه ونطلع قدمًا إلى توطيد شراكتنا مع المملكة في هذه القضية كي تتمتع كافة عمليات التبرع الخيري حول العالم بالحماية عينها.

وكما ذكر الرئيس أوباما في القاهرة، "المسألة هي أكنا نمضي هذا الوقت مركزين على ما يبعدنا عن بعضنا البعض أو أن نلزم أنفسنا بهذا الجهد -- جهد مستديم -- بغية العثور على الأرضية المشتركة والتركيز على المستقبل الذي نسعى له من أجل أطفالنا ، ومن أجل احترام كرامة البشر أجمعين.

إن الرئيس الأمريكي ملتزم بذلك الهدف.

في أوقات الأزمات هذه، رشّارك في واجب تاريخي وفرصة عظيمة من أجل إيجاد سبل بناء إقتصاد عالمي أكثر قوة وأكثر أمناً.

أعتقد أننا انطلقنا من بداية جيدة في الأشهر المنصرمة، ونحن قادرون على فعل المزيد وال الكثير منه. وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.